



لبنان

تعيش ثاني أكبر مجموعة من فلسطينيي الشتات في لبنان، وتعود أصول هذه المجموعة إلى منطقة الجليل والمناطق الساحلية من فلسطين التاريخية. ويواجه اللاجئون المقيمون في لبنان أكثر الأوضاع المعيشية صعوبة؛ حيث لا تزال هناك مواقف وممارسات عنادية تجاههم منذ الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥. وعلى الرغم من أنه يسمح لهم بالإقامة على أساس مؤقت، إلا أنهم محرومون من أية حقوق للعمل والتنقل أو الخدمات الصحية والاجتماعية. كذلك، فإن غالبية دول العالم لا تعترف بوثائق السفر اللبنانية التي بحوزتهم، وهم أيضاً محرومون من الحصول على تصريح عمل من السلطات اللبنانية بالإضافة إلى أنه لا يسمح لهم بشغل أي عمل في القطاع العام أو مزاوله أكثر من ٧٠ مهنة. لذلك، فإن البطالة مرتفعة جداً بين صفوفهم؛ ومما يفاقم من حداثها أن طالبي العمل من اللاجئين يضطرون للتنافس مع العمال السوريين في لبنان الذين لا يحتاجون إلى تقديم طلبات للإقامة أو العمل. كما أنه لا يمكن للاجئين أن يملكوا عقارات دون الحصول على إذن خاص، أو حتى ممارسة أي نشاط تجاري. وحتى الآن، ترفض الحكومة اللبنانية - التي امتنعت عن المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف حول اللاجئين - بحث موضوع التوطين الدائم لبعض اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها و/ أو منحهم الجنسية اللبنانية أو تعديل قيود الإقامة أو إعادة تأهيل المخيمات لظروف حضرية أفضل. ويعود ذلك إلى غياب الحل السياسي العادل لقضية اللاجئين بالإضافة إلى ظروف لبنانية ومنها التوازن الهش بين السكان المسلمين والمسيحيين في لبنان.

الأردن

بعد حرب عام ١٩٤٨، ونتيجة هجرة قرابة ١٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني لنهر الأردن، تم إقامة أربعة مخيمات للاجئين في الأردن، تلتها ستة مخيمات أخرى بعد حرب عام ١٩٦٧ لاستيعاب الأعداد الإضافية من اللاجئين. وتعود أصول غالبية هؤلاء اللاجئين إلى منطقة مثلث اللد - الرملة - يافا و/ أو الضفة الغربية.

تعتبر الأردن الدولة العربية الوحيدة - ولأسباب سياسية مختلفة - منحت المواطنة الكاملة والجنسية الأردنية للاجئين الفلسطينيين (بموجب قانون الجنسية للعام ١٩٥٤)؛ ويحملون جوازات سفر أردنية، ويتمتعون بحق التصويت وتقلد مناصب عامة، ويتمتعون بحقوق مواطنة كاملة للحصول على الخدمات العامة والعمل في القطاع الحكومي. ويستثنى من ذلك حوالي ١٠٠,٠٠٠ لاجئ كانوا قد جاءوا من غزة بعد حرب ١٩٦٧ وفقدوا هوية الإقامة الاسرائيلية بعد انتهاء سريان تصاريح مغادرتهم للخارج؛ وتحمل هاتان المجموعتان جوازات سفر أردنية مؤقتة. تجدر الإشارة إلى أن السياسات الوطنية الأردنية تنظر إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، خاصة بعد أحداث ١٩٧٠ بشكل مختلف عما كانت عليه الاحوال عقب (النكبة) وحرب عام ١٩٤٨ تحسبا من امكانية تهديد أمن واستقرار الدولة الاردنية.



سوريا

غالبية اللاجئين الفلسطينيين الذين هاجروا إلى سوريا عام ١٩٤٨ جاءوا من مدن شمالي فلسطين، مثل صفد وحيفا؛ بينما تعود أصول غالبية لاجئي عام ١٩٦٧ إلى مناطق مرتفعات الجولان. يتمتع اللاجئون في سوريا بنفس حقوق المواطنين السوريين باستثناء حق التصويت أو تقلد مناصب حكومية، أو حيازة جوازات سفر سورية، والتي يحملون بدلاً منها وثائق سفر خاصة. إلا أن وثائق السفر السورية للاجئين غير معترف بها لدى العديد من الحكومات؛ الأمر الذي يحد من حرية تنقلهم. عدا ذلك، فإنهم مندمجون في المجتمع السوري، ويسمح لهم بامتلاك أنواع معينة من العقارات، بالإضافة إلى الالتحاق بالمؤسسات التعليمية وسوق العمل. إلا أن هناك قيود على حقوقهم السياسية، ويوجد جهاز خاص للإشراف على شؤونهم، مكتب اللاجئين الفلسطينيين وقد رفضت سوريا المشاركة في المحادثات متعددة الأطراف حول اللاجئين.

